

فَصْلٌ فِي (مَا، وَلَا، وَلَاتَ، وَإِنْ) الْمُشَبَّهَاتِ بِـ (لَيْسَ)

إنما فصل هذه الأحرف من باب كان، وإن كان عملها كلها واحداً، لأن هذه حروف وتلك أفعال^(١). ثم قال:

(١) تعمل ما عمل ليس في لغة الحجازيين؛ وذلك لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق؛ فيقولون: ما زيدٌ قائماً. وقد وردت في القرآن على هذه اللغة، قال تعالى (مَا هَذَا بَشَرًا) (يوسف: ٣١)، وقال تعالى (مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ) (المجادلة: ٢) فاسم الإشارة (هذا)، والضمير (هنَّ) في محل رفع اسم (ما) الحجازية، و(بشراً) و(أُمَّهَاتُهُمْ) خبران لها منصوبان. وقال الشاعر:

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاسَاهُمْ حَنَقُوا الصُّدُورَ وَمَا هُمْ أَوْلَادُهَا

الشاهد فيه: قوله (وما هم أولادها) حيث أعملَ الشاعر (ما) النافية عمل ليس فرفع بها الاسم (هم) محلاً، ونصب خبرها (أولادها) لفظاً، وذلك على لغة أهل الحجاز.

ملاحظة: لا تعمل (ما) عند بني تميم، وتُسَمَّى (ما) التَّمِيمِيَّةُ؛ يقولون: ما زيدٌ قائمٌ، على أن (زيدٌ): مبتدأ مرفوع، وقائمٌ: خبر مرفوع؛ ذلك لأنها حرف غيرٌ مُخْتَصٌّ لدخوله على الاسم، نحو: ما زيدٌ قائمٌ، ولدخوله على الفعل، نحو: ما يقومُ زيدٌ، والحرف الذي لا يختصُّ حقُّه ألا يعمل.

شروط إعمال (ما)، كما يلي:

١- ألا يُزَادَ بعدها (إن) فإن زيدت بطلَ عملها، نحو: ما إن زيدٌ قائمٌ، برفع قائم، ولا يجوز نصبه.

٢- ألا يَنْتَقِضَ النفي بـ (إلا) فإن انتقض بإلا بطلَ عملها، نحو: ما زيدٌ إلا قائمٌ، برفع قائم، ولا يجوز نصبه، كما في قوله تعالى (مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا) (يس: ١٥)، وقوله تعالى (وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ) (الأحقاف: ٩).

٣- ألا يتقدّم خبرها على اسمها، والخبر ليس ظرفاً، ولا جاراً ومجروراً. فإن تقدّم وجب رفعه، نحو: ما قائمٌ زيدٌ، ولا يجوز: ما قائماً زيدٌ؛ لأن الخبر تقدّم وهو ليس بظرف، ولا جار ومجرور.

ملاحظة: يجوز قولك: ما في الدار زيدٌ، وما عندك عمروٌ؛ لأن الخبر شبه جملة.

٤- ألا يتقدّم معمول الخبر على الاسم، والمعمول ليس ظرفاً، ولا جاراً ومجروراً. فإن تقدم بطلَ عملها، نحو: ما طعامك زيدٌ أكلٌ. فلا يجوز نصب الخبر (أكل) لأن معموله (طعام) تقدّم على الاسم وهو ليس ظرفاً، ولا جاراً ومجروراً.

ملاحظة: فإن كان المعمول ظرفاً، أو جاراً ومجروراً لم يبطل عملها، نحو: ما عندك زيدٌ مقيماً، ونحو: ما بي أنت مَعْنِيّاً؛ لأن الظروف، والمجرورات يُتَوَسَّعُ فيها ما لا يُتَوَسَّعُ في غيرها.

٥- ألا تَتَكَرَّرَ (ما) فإن تَكَرَّرَتْ بطلَ عملها، نحو: ما ما زيدٌ قائمٌ، فالأولى: نافية، والثانية: نَفَتْ نفي الأولى فصار إثباتاً؛ لأن نفي النفي إثبات. ولا يجوز نصب الخبر (قائم).

٦- ألا يُبَدَّلَ من خبرها بدل موجب. فإن أُبدل بطلَ عملها، نحو: ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٍ لأعْبَأُ به. فالجار والمجرور (بشيء) في محل رفع خبر المبتدأ (زيد) وشيء الثانية: بدل من الأولى، وهو موجب؛ ولذلك لا يجوز أن يكون (بشيء) في محل نصب خبر ما.

١٥٩- إِعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمَلَتْ مَا دُونََ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبُ زُكْنٍ
(ما) النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال، فأصلها أن لا تعمل فلذلك بنو تميم على الأصل، وأما أهل الحجاز فأعملوها عمل ليس لشبهها بها في نفي الحال، ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا في عملها أربعة:

الأول: أن لا تتراد بعدها إن هو والمبته عليه بقوله: (دُونُ إِنْ) نحو: ما إن زيد قائم، لأن إن لا تتراد بعد ليس فبعدت عن الشبه. الثاني: بقاء النفي، فلو يطل النفي لم تعمل نحو: ما زيد إلا قائم، وهو المنبه عليه بقوله: (مَعَ بَقَا النَّفْيِ). الثالث: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فلو تقدم لم تعمل نحو: ما قائم زيد، وهو المنبه عليه بقوله: (وَتَرْتِيبُ زُكْنٍ) أي علم، والترتيب هو تقدم الاسم على الخبر. الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو ظرف أو مجرور، فلو كان ظرفاً أو مجروراً جاز التقديم وهو المنبه عليه بقوله:

١٦٠- وَسَبَقَ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٌ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

يعني: أن معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه على اسمها لتوسعهم في الظروف المجزوات نحو: ما في الدار زيد جالساً، وما عندك عمرو مقيماً، وفهم منه أنه إذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقديمه، فلا يجوز النصب بعد تقديمه نحو: ما طعامك زيداً أكلاً، وإنما تقول: ما طعامك زيد أكل بالرفع، ويكون زيد مبتدأ، وأكل خبر، وطعامك معمول للخبر، وهذا هو الشرط الرابع، فمثال ما توفرت فيه الشروط: ما زيد قائماً، وبهذه اللغة جاء القرآن نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]. وقوله: (إِعْمَالٌ لَيْسَ) منصوب على المصدر بأعملت، و(دُونُ) متعلق بأعملت، (وَسَبَقَ حَرْفُ جَرٍّ) مفعول مقدم بأجاز، و(بِي) في المثال متعلق بمعنيا فهو مجرور معمول للخبر. ثم قال:

١٦١- وَرَفَعَ مَعْطُوفٌ بَلَكِنْ أَوْ بَلٍ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ
يعني: أن المعطوف بَلَكِنْ أَوْ بَلٍ على المنصوب بما يلزم رفعه لأن المعطوف بهما موجب وما لا تعمل في الموجب فتقول: ما زيد قائماً لكن قاعد، وما عمرو منطلقاً بل

مراد الناظم من قوله: (وترتيب زُكْنٍ) معنى زُكْنٍ: علم. ومراده بهذا القول: أن يكون اسم (ما) مُقَدِّمًا، والخبر مُؤَخَّرًا. ومقتضى قوله أنه متى تقدّم الخبر فإن (ما) لا تعمل شيئاً سواء كان الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، أو غير ذلك؛ وبناء على ذلك فإن (ما) في قولك: ما في الدار زيدٌ، وما عندك عمرو (غير عاملة) وشبه الجملة في كل مثال في محل رفع خبر للمبتدأ الذي بعدها.

مقيم، وتجوز في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا وإنما هو خير مبتدأ محذوف والتقدير: لكن هو قاعد بل هو مقيم، وفهم من تخصيصه العطف بلكن أو بيل أن العطف إذا كان بغيرها من حروف العطف ينصب المعطوف. (فرفع) مفعول مقدم بالزم وهو مصدر مضاف إلى المفعول، والباء في (بَلَكُنْ أَوْ بَيْلٌ) متعلقان معطوفان ومن بعد كذلك، ويجوز أن متعلقا بالزم أو برفع و(حيث) متعلقة بالزم أو برفع وتقديره، الزم رفع المعطوف بلكن أو بيل بعد المنصوب بما حيث جاء. ثم قال:

١٦٢- وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ أَلْبَا الْخَبَرِ وَبَعْدَ لَا وَنَفِي كَانَ قَدْ يُجَرُّ

يعني: أن باء الجر تدخل على تدخل ما أو خبر ليس فتجرهما نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بَعِزٌّ﴾ [إبراهيم: ٢٠] ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦] وهو كثير وهذه الباء زائدة لتأكيد النفي، وتزاد أيضاً الباء لتوكيد في خبر (لا) نحو قول الشاعر^(١):
[الطويل]

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُعْنٍ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

(١) قائله سواد بن قارب الأزدي الدوسي، وكان كاهنا في الجاهلية وشاعرا، وفد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع في قلبه حب الإسلام، فقال يخاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو من الطويل.

الشرح: "فتيلا": بفتح الفاء وكسر التاء وهو الخيط الأبيض الرقيق الذي يكون في شق النواة "سواد بن قارب" أصله عنى ولكنه أقام المظهر مقام المضمّر.

المعنى: كن لي يا رسول الله شفيعا في الوقت الذي لا ينفعني فيه صاحب شفاعته، أي: نفع مهمما كان قليلا، وذلك يوم القيامة.

الإعراب: "فكن" فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه "لي" جار ومجرور متعلق بقوله شفيعا "شفيعا" خبر كان "يوم" منصوب على الظرفية الزمانية بشفيعا "لا" نافية تعمل عمل ليس "ذو" اسمها مرفوع بالواو، "شفاعة" مضاف إليه، "بمعن" الباء زائدة مغن خبر لا، وهو اسم فاعل يرفع فاعلا وينصب مفعولا وفاعله ضمير مستتر فيه، "فتيلا" مفعول "عن سواد" جار ومجرور متعلق بمعن، "من" صفة لسواد "قارب" مضاف إليه.

الشاهد: في "بمعن" حيث أدخل الباء الزائدة في خبر "لا" العاملة عمل "ليس" كما تدخل في خبر ليس.

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٠، وابن عقيل ١/ ١٧٦، والأصطهناوي، والأشثوني ١/ ١٢٣، وابن هشام ١/ ٢٠٩، وأيضا ذكره في المغني ٢/ ٦٧، ١٤٦، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ١٢٧

وفي خبر (كان) المنفية كقول الشاعر^(١): [الطويل]
وإنْ مُدَّتْ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
وفهم من قوله: (قد يجر) إن زيادتها في هذين المثالين الأخيرين قليل، والباء فاعل يجر وقصرها ضرورة، والخبر مفعول يجر، وفي يجر آخر البيت ضمير مستتر عائد على الخبر المتقدم (فإن قلت): كيف يصبح أن يعود على الخبر المتقدم وهو غيره لأن الخبر المتقدم خبر (ما) أو (ليس) والضمير في (يجر) عائد على المعنى على خبر (لا) أو (كان) المنفية فلم يتحدا في المعنى؟ (قلت): هو مما يفسره لفظا لا معنى كقولهم: عندي درهم ونصفه. ثم قال:

١٦٣- في النَّكَرَاتِ أَعْمَلْتُ كَلَيْسَ لَا وَقَدْ يَلِي لَا تَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا
يعني: أن لا النافية تعمل أعمال ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن بشرط أن يكون اسمها نكرة فتقول: لا رجل قائما، قول الشاعر^(٢): [الطويل]

(١) قائله الشنفرى الأزدي - واسمه عمرو بن براق - وهو رجل من الأزد، وكان كثير الإغارة على الأزد، وهو من قصيدة لامية مشهورة طويلة من الطويل.
الشرح: "وإن مدت الأيدي" على صيغة المجهول، والأيدي جمع يد، "الزاد" طعام يتخذ للسفر، "بأعجلهم" يعني بعجلهم وليس المراد منه الأعجل الذي هو للتفضيل، وإنما المراد منه العجل - بفتح العين وكسر الجيم - وأما أعجل الثاني فهو للتفضيل، "أجشع" - بفتح الهمزة وسكون الجيم وفتح الشين - من الجشع وهو الحرص على الأكل.
المعنى: إذا تقدم القوم إلى الطعام أو الغنيمة لم أسبقهم إلى ذلك، لأني لست بحريص على السبق في هذا الميدان.

الإعراب: "وإن" شرطية، "مدت" فعل ماض فعل الشرط مبني للمجهول والتاء للتأنيث، "الأيدي" نائب فاعل، "إلى الزاد" جار ومجرور متعلق بقوله مدت، "لم" حرف نفي وجزم وقلب، "أكن" فعل مضارع ناقص جواب الشرط واسمه ضمير مستتر فيه، "بأعجلهم" الباء زائدة، "أعجل" خبر أكن منصوب بفتحة مقدرة والضمير مضاف إليه، "إذ" للتعليل "أشجع" مبتدأ، "القوم" مضاف إليه، "أعجل" خبره.

الشاهد: في "لم أكن بأعجلهم" حيث زيدت الباء في "بأعجلهم" الواقع خبرا لأكن المنفية بلم.
ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٠، وابن هشام ١/ ٢١٠، وابن عقيل ١/ ١٧٦، والأشموني ١/ ١٢٣، والأصطهناوي، والسيوطي في معجم الهوامع ١/ ١٢٧.

(٢) قال العيني: هذا البيت من الطويل، ولم يتعرض لقائله ولم أعثر عليه.
الشرح: "نعر" أمر من تعزى يتعزى، والعزاء: التصبر والتسلي على المصائب، "وزر" بفتح الواو والزاي، هو الملجأ الواقى والحافظ "واقيا" اسم فاعل من الوقاية وهي الرعاية والحفظ.

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا
وقوله: (وَقَدْ يَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلِ) يعني أن (لات) و(إن) النافيتين مثل ليس
يرفعان الاسم وينصبان الخبر، فَلَاتَ مركبة من لا النافية وتاء التأنيث، وفهم من قوله:
(وقد تلي لات) أن ذلك قليل، وفهم من إطلاله أيضاً أنهما لا يختصان بالعمل في النكرة،
كلا فمِنْ أفعالٍ إن في النكرة قولهم: إن أحداً أخيراً من أحدٍ إلا بالعافية، ومن أفعالها في
المعرفة قول الشاعر^(١): [المنسرح]
إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانين

المعنى: اصبر وتسل على ما أصابك من المصيبة، فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض، وليس للإنسان
ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى.

الإعراب: "تعز" فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه "فلا" الفاء تعليلية ولا نافية تعمل عمل ليس
"شيء" اسمها "على الأرض" جار ومجرور متعلق بقوله باقيا ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة
لشيء "باقيا" خبر لا "ولا" نافية "وزر" اسمها "مما" من حرف جر، وما اسم موصول والجار والمجرور
متعلق بقوله واقيا "قضى" فعل ماض "الله" فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف
تقديره: مما قضاه الله "واقيا" خبر له.

الشاهد: في "فلا شيء... ولا وزر" أعمل "لا" في الموضعين عمل "ليس" واسمها وخبرها نكرتان
وذكرهما جميعاً.

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦١، ابن هشام ١ / ٢٠٤، ابن عقيل ١ / ١٧٨، الأشموني ١ /
١٢٤، السيوطي ص ٣٤.

(١) قال العيني: أنشدته الكسائي ولم يعزه إلى أحد، وبحت فلم أعثر على قائله، وهو من المنسرح.
وروى عجزه بصور مختلفة، ومنها: إلا على حزبه الملاعين، إلا على حزبه المناحيس.
الشرح: "مستوليا" هو اسم فاعل من استولى، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام
التصرف فيه "المجانين" جمع مجنون، وهو من ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبلته الجن "المناحيس"
جمع منحوس، وهو من حاله سوء الطالع.

المعنى: ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين.
الإعراب: "إن" نافية تعمل عمل ليس "هو" اسمها "مستوليا" خبرها "على أحد" جار ومجرور متعلق
بقوله مستوليا "إلا" أداة استثناء "على أضعف" جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق
"المجانين" مضاف إليه.

الشاهد: في "إن هو مستوليا" حيث أعمل "إن" النافية عمل "ليس" فرفع بها الاسم الذي هو الضمير
المنفصل، ونصب خبرها الذي هو "مستوليا".

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦١، ابن عقيل ١ / ١٨١، ابن هشام ١ / ٢٠٨، الأشموني
١ / ١٢٦، السيوطي ص ٣٤، وأيضاً في الهمع ج ١ ص ١٢٥، والشاهد رقم ٢٩٧ في خزانة الأدب.

وأما لات فلا تعمل إلا في الحين على ما سيأتي، فلا مفعول لم يسم فاعله بأعملت، وفي النكرات متعلق بأعملت، و(كليس) نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير: أعملت لا في النكرات أعمالا كأعمال ليس، و(لات) فاعل بتلي، و(أن) معطوف عليه، و(ذا العمل) مفعول، و(ذا) إشارة إلى عمل ليس، و(العمل) نعت لذا. ثم قال:

١٦٤- وَمَا لَاتَ فِي سَوَى حِينَ عَمَلٌ وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قُلْ

يعني: أن لات لا تعمل إلا في الحين وهو اسم الزمان فلا يقال: لات زيد قائما، بل يقال: لات حين خروج، ولات وقت قتال، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

وقوله: (وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قُلْ) يعني أن حذف المرفوع وهو اسمها فاش أي كثير، وعكسه وهو حذف المنصوب وهو خبرها قليل، وفهم منه أنه لا يجوز إثباتها معاً، فمن حذف اسمها ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ومن حذف خبرها قوله عز ول على قراءة من قرأ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ يرفع حين وهي قراءة شاذة، وتقدير الخبر لهم، و(عمل) مبتدأ خبره (اللات) وفي (سوى) في موضع الحال على أنت نعت لعمل مقدم عليه أو متعلق بعمل. ثم قال: